



INFCIRC/415/Add.3

22 October 1996

GENERAL Distr.

ARABIC

Original: ENGLISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية نشرة اعلامية

رسالة وردت من البعثة الدائمة للسويد
فيما يتعلق بتزويد الوكالة بمعلومات اضافية معينة
بشأن انتاج المواد النووية ومخزوناتهما وعمليات نقلها الدولي،
وبشأن عمليات تصدير بعض المعدات والمواد غير النووية ذات الصلة

١- تلقى المدير العام في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ مذكرة شفوية من البعثة الدائمة للسويد فيما يتعلق بتزويد الوكالة بمعلومات اضافية معينة بشأن انتاج المواد النووية ومخزوناتهما وعمليات نقلها الدولي، وبشأن عمليات تصدير بعض المعدات والمواد غير النووية ذات الصلة.

٢- وبناء على الطلب المذكور في آخر المذكرة الشفوية، يرد نص المذكرة في الملحق التالي.

الملحق

مذكرة شفوية

تتقدم البعثة الدائمة للسويد لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأطيب تمنياتها الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشرفها أن تشير الى المناقشة التي جرت في مجلس المحافظين في حزيران/يونيه ١٩٩٢ بشأن توطيد ضمانات الوكالة، والى رسالة المدير العام المؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٢، التي دعا فيها حكومة السويد الى تزويد الوكالة -على أساس طوعي- بمعلومات اضافية معينة بشأن انتاج المواد النووية ومخزوناتها وعمليات نقلها الدولي، وبشأن عمليات تصدير بعض المعدات والمواد غير النووية ذات الصلة، وذلك لمساعدة الوكالة على القيام بمسؤولياتها الرقابية.

ويشرف حكومة السويد أيضا أن تشير الى المذكرة الشفوية المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٢، التي تعهدت فيها بشكل طوعي بأن تقوم بتزويد الوكالة بمعلومات اضافية معينة بشأن انتاج المواد النووية ومخزوناتها وعمليات نقلها الدولي، وبشأن عمليات تصدير بعض المعدات والمواد غير النووية ذات الصلة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

وتشارك حكومة السويد -بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥- تصميم شركائها في الاتحاد الأوروبي وتصميم مجلس المحافظين على اتخاذ جميع التدابير المناسبة التي يمكن أن تؤدي الى زيادة فعالية نظام الضمانات. وقد قررت -بعد اجراء مناقشة مع شركائها في الاتحاد الأوروبي ولجنة الاتحادات الأوروبية- أن تساعد الوكالة بأن تزودها، بصورة منتظمة، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، بالمعلومات المذكورة أدناه، وفقا للاجراءات المتبعة بين الوكالة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولجنة الاتحادات الأوروبية. وتعرب الحكومة عن رجائها في أن تقوم الدول الأعضاء الأخرى في الوكالة بتقديم دعم مماثل. وهذا التعهد يلغي التعهد الوارد في المذكرة الشفوية المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ المذكور أعلاه.

المواد النووية

فيما يتعلق بتركيزات اليورانيوم والثوريوم وأي مواد تتم معالجتها منهما لاحقا دون بلوغ مستوى تركيب ونقاء مناسب لصنع الوقود أو للاثراء النظيري، ستقوم حكومة السويد بتوفير المعلومات التالية:

المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
ص. ب. ١٠٠
فيينا

أولاً- التبليغ عن جميع الواردات والصادرات المكرسة للأغراض السلمية، الى بلدان خارج الاتحاد الأوروبي ومنها.

وسوف يتم تزويد الوكالة بمعلومات عنها بأسرع ما يمكن بعد اكمال عملية النقل؛

ثانياً- التبليغ كل ستة شهور عن مجمل انتاج هذه المواد بدرجة نقاء نووي مناسبة لفرض مدني.

وقد اتخذت حكومة السويد ترتيبات مع لجنة الاتحادات الأوروبية بحيث تقوم اللجنة بتوفير المعلومات المذكورة في الفقرتين "أولاً" و "ثانياً" أعلاه نيابة عن الحكومة وفقاً لقوانين الاتحاد واجراءاته.

وفيما يتعلق بطلب المدير العام الخاص بتزويد الوكالة بمعلومات اضافية بشأن الواردات والصادرات والمخزونات من المواد النووية الأخرى، فإن حكومة السويد قررت تلبية هذا الطلب على أكمل وجه ممكن. ولذا فقد اتخذت حكومة السويد ترتيبات مع لجنة الاتحادات الأوروبية بحيث تقوم اللجنة بتزويد الوكالة -وفقاً لقوانين الاتحاد واجراءاته ووفقاً للجدول الزمني المحدد لارسال التقارير الأخرى الى الوكالة- بالمعلومات التي يتم جمعها بموجب لائحة اليوراتوم ٧٦/٣٢٢٧ ولكنها تعتبر معلومات ليس مطلوباً توفيرها للوكالة بموجب شروط اتفاق الضمانات المعقود بين حكومة السويد والوكالة واليوراتوم.

المعدات النووية والمواد غير النووية

فيما يتعلق بالطلب الخاص بتزويد الوكالة بمعلومات عن عمليات تصدير بعض المعدات النووية والمواد غير النووية المتخصصة، ستقوم حكومة السويد بتبليغ الوكالة بصورة منتظمة، في غضون ٦٠ يوماً من نهاية كل فصل، بمعلومات تحدد فيها -رهنًا بالقانون الوطني وأي متطلبات تقتضيها السرية حسب الانطباق- الأصناف المذكورة في المرفق بـ٢ بالوثيقة INFCIRC/254/Rev.1/Part 1/Mod.2، التي تمت الموافقة على ترخيص تصديرها الى بلد خارج الاتحاد الأوروبي، مع ذكر اسم البلد المقصود واسم المرسل اليه والاستخدام النهائي المعلن عنه. كما ستقوم حكومة السويد بإطلاع حكومات البلدان المقصودة المذكورة على اصدار تلك الترخيصات.

والمعلومات المزمع توفيرها سوف تغطي الفترة البادئة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

وستكون حكومة السويد شاكرة لقرار المدير العام:

- بأن المعلومات المقدمة الى الوكالة نتيجة لهذا العرض لن تعتبر معلومات مقدمة بموجب شروط اتفاق الضمانات المعقود بين حكومة السويد والوكالة واليوراتوم؛
- وبأن المعلومات المقدمة نتيجة لهذا العرض لن تكون، بالتالي، خاضعة للتحقق الروتيني بموجب شروط اتفاق الضمانات المعقود بين حكومة السويد والوكالة واليوراتوم؛

- وبأن المعلومات المقدمة نتيجة لهذا العرض سوف تعامل بالقدر نفسه من السرية التي تعامل بها المعلومات المقدمة بموجب اتفاق للضمانات.

وتطلب حكومة السويد من المدير العام تعميم نص هذه المذكرة على جميع حكومات الدول الأعضاء لاطلاعها عليه ولاظهار دعم حكومة السويد المتواصل لأهداف عدم الانتشار والأنشطة الرقابية للوكالة.

وتنتهز البعثة الدائمة للسويد هذه الفرصة لكي تؤكد للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى أسمى آيات التقدير.

فيينا، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦